

في ندوة دولية احتفاءً باليوم العالمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

خبراء يستعرضون فرص المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في قطر



جانب من فعاليات الندوة

تأجيل للدفعات

وقد قام بنك الدوحة بمنح تسهيلات ائتمانية بقيمة تزيد على 1,5 مليار ريال قطري لأكثر من 750 عميلاً، كما قدم دعماً للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الأوقات العصيبة مثل الحصار وجائحة كورونا وغيرها، وذلك في شكل تقديم تمويل إضافي أو تأجيل للدفعات بالإضافة إلى الدعم من خلال البرامج التي ترعاها الحكومة. وقد دخل بنك الدوحة في شراكة مع بنك قطر للتنمية بموجب برنامج الضمانات الوطنية للاستجابة للتداعيات «كوفيد-19» الذي أعلنت عنه دولة قطر. ويقدم البرنامج ضمانات مدعومة من وزارة المالية بقيمة 3 مليارات ريال قطري للقطاعات المؤهلة العاملة في القطاع الخاص. ويقوم البرنامج بتمويل مدفوعات الراتب والإيجارات المستحقة لمدة 6 أشهر مع منح فترة سداد تصل حتى 36 شهراً وفترة سماح تصل إلى 12 شهراً بمعدل فائدة منخفض جداً من صفر% إلى + QMR% 2% استناداً إلى مدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة. كما أن البرنامج يعفي المقترض من سداد أي فائدة خلال الأثنى عشر شهراً الأولى. ويساهم البرنامج في معالجة مشاكل السيولة الحالية التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة/القطاع الخاص لتتمكنها من دفع رواتب الموظفين والإيجار ولضمان استمرارية الأعمال. هذا وتتوفر وحدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدى البنك المعروفة باسم «تطوير» تسهيلات ممولة وغير ممولة، كما أن الوحدة تشارك أيضاً في برنامج الضمان الائتماني.

والجدير بالذكر أن بنك الدوحة يمتلك ثلاثة فروع في الهند كما أن البنك على أتم استعداد لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الهند التي تتطلع إلى إقامة مشاريع استثمارية في دولة قطر.

75 مليار ريال للقطاع الخاص للمساعدة في التخفيف من الآثار الاقتصادية الناتجة عن تفشي وباء كورونا. وقد قامت دولة قطر في أبريل 2020 ببيع سندات سيادية بقيمة بلغت 10 مليارات دولار في الأسواق العالمية، تتوزع على 3 شرائح، الأولى لأجل خمس سنوات والثانية لأجل 10 سنوات والثالثة لأجل 30 عاماً. وقد ساهمت إصلاحات التنمية المستدامة في قطر بشكل فعال في الحد من آثار وباء كورونا. وتابع قائلاً: إن مصرف قطر المركزي يصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة كشركات فردية أو شراكة أو ذات مسؤولية محدودة للمؤسسات التي تمارس أنشطتها لمدة لا تقل عن عامين وتحتل رأس المال بقيمة لا تقل عن 200,000 ريال وحجم المبيعات لديها لا يتجاوز 100 مليون ريال قطري والتسهيلات الائتمانية لا تتجاوز 40 مليون ريال قطري. وتتميز الشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في قطر بإمكانية حصولها على تكنولوجيا أفضل، وتسهيلات ائتمانية بشروط أفضل، ومميزات ضريبية، بالإضافة إلى قرب الموقع الجغرافي من كل من أوروبا وأسيا ودول مجلس التعاون الخليجي. وتقدم الحكومة حواجز مالية للمستثمرين الراغبين في إنشاء مصانع في قطر. وقد كان بنك الدوحة أول بنك في قطر يبدأ تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث قام بإنشاء وحدة متخصصة لأعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عام 2008 باسم «تطوير». كما أن بنك الدوحة في طليعة البنوك في قطر في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقديم الحلول والخدمات المالية المتكاملة للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث يقوم بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في جميع قطاعات الاقتصاد سواء في مجال التصنيع أو التجارة أو الخدمات أو التعليم أو الضيافة أو تمويل سلسلة التوريد... الخ.

50 مليون روبيه هندية، بينما يتراوح حجم أعمال المؤسسات المخالفة من ما بين 50 مليون روبيه هندية و100 مليون روبيه هندية. وهناك تحديات تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتعلق بمشكلات على مستوى البنية التحتية، والوصول إلى التمويل الرأسمالي، وتاخر المدفوعات، والبطء في اعتماد التكنولوجيا، وعدم القدرة للوصول إلى الأسواق، وعدم توفر الموارد البشرية الماهرة المناسبة. وقد اتخذ بنك الاحتياط الهندي تدابير لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أعلن عن عمليات إعادة شراء طويلة الأجل بقيمة 50000 كروز روبيه هندية تستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم المالي غير المصرفي وكذلك مؤسسات التمويل متناهية الصغر. وقد أصدر بنك الاحتياط الهندي تعليماته باستثمار الأموال التي تحصل عليها البنوك بموجب برنامج التمويل الرأسمالي لإعادة الشراء المستهدفة طويولة الأجل TLTRO 2,0 في سنادات من الدرجة الاستثمارية، والأوراق التجارية، والسنادات غير القابلة للتحويل للشركات المالية غير المصرفية. كما ستساهم فترة السماح/ التأجيل البالغة 90 يوماً التي يمنحها بنك الاحتياط الهندي في دعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وقد اتخذت الحكومة الهندية أيضاً تدابير لمساعدة قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة للدولة، وقد ساهم ذلك هذا القطاع بنسبة 48% من إجمالي صادرات البضائع للدولة على الأسر منخفضة الدخل الأمر الذي يؤثر سلباً على التقدم الكبير الذي تم إحرازه للحد من الفقر المدقع في العالم منذ تسعينيات القرن الماضي.

ويتوقع أن تبلغ نسبة النمو في مجموعة الاقتصاديات المتقدمة 8,0% في عام 2020، أي أقل بمقدار 1,9 نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات الاقتصادية العالمية لشهر أبريل 2020. ومن الواضح أن النشاط الاقتصادي تعرض لضربة أقوى من المتوقع في النصف الأول من العام في ظل ممارسة قواعد التباعد الاجتماعي الطوعي والتداير الاحترازية الأخرى حتى قبل فرض عمليات الإغلاق. ويشير ذلك إلى أن التعافي الاقتصادي سيكون أكثر

سيتارامان:
إصلاحات التنمية
المستدامة في قطر
ساهمت في الحد من
آثار كورونا

حزم تحفيزية

وبالنسبة إلى دولة قطر، قال الدكتور سيتارامان: «أعلنت دولة قطر عن حزم تحفيزية بقيمة

نظمت كل من غرفة تجارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومجلس ترويج صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ندوة دولية عبر الإنترن特 احتفاءً باليوم العالمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، أقيمت أمس بالاشتراك مع مركز الهند للتجارة الدولية. وقد ألقى الكلمة الافتتاحية إيه كيه شارما، سكرتير وزارة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالحكومة الهندية. وقد شارك متحدثون آخرون في الندوة منهم سانجايكومار، فيرما، سفير الهند لدى البيان، وشاندراكانتسالونخي، مؤسس ورئيس غرفة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الهندية ومركز الهند للتجارة الدولية. وشارك كذلك متحدثون بارزون منهم الدكتور ر. سيتارامان، رئيس المجلس التنفيذي لبنك الدوحة في قطر، وأحمد عثمان، رئيس المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، واشنطن دي سي، الولايات المتحدة الأمريكية، وفيرين جوشي، الرئيس التنفيذي ورئيس شركة سيجما للصناعات الكهربائية الأمريكية، وشيشير جوشيبورا، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة براج للصناعات في الهند، وبرامود جوبيال، رئيس ورئيس مجلس الإدارة، وجاي جها، مدير شركة دينتيك المحدودة في الولايات المتحدة الأمريكية. وخالد الندوة، تحدث الدكتور ر. سيتارامان عن الاقتصاد العالمي قائلاً: «وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي في يونيو 2020، يتوقع أن يبلغ النمو العالمي 4,9% في عام 2020 أي بانخفاض قدره 1,9 نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات الاقتصادية العالمية لشهر أبريل 2020، حيث كان لجائحة كورونا تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي في النصف الأول من عام 2020 أكثر مما كان متوقعاً، كما أن تعافي الاقتصاد العالمي من آثار هذه الجائحة سيكون أكثر تدرجًا مما كان متوقعاً سابقاً. ويُتوقع أن يبلغ النمو العالمي في عام 2021 نحو 5,4%， وهو ما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021 سيكون أقل بقدر 6% نقطة مئوية مقارنة بتقديرات ما قبل جائحة كورونا في يناير 2020. كما سينعكس الأثر السلبي لهذا الانخفاض بشكل حاد على الأسر منخفضة الدخل الأمر الذي يؤثر سلباً على التقدم الكبير الذي تم إحرازه للحد من الفقر المدقع في العالم منذ تسعينيات القرن الماضي.

ويتوقع أن تبلغ نسبة النمو في مجموعة الاقتصاديات المتقدمة 8,0% في عام 2020، أي أقل بمقدار 1,9 نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات الاقتصادية العالمية لشهر أبريل 2020. ومن الواضح أن النشاط الاقتصادي تعرض لضربة أقوى من المتوقع في النصف الأول من هذا العام في ظل ممارسة قواعد التباعد الاجتماعي الطوعي والتداير الاحترازية الأخرى حتى قبل فرض عمليات الإغلاق. ويشير ذلك إلى أن التعافي الاقتصادي سيكون أكثر